

مجتمع مدني قوي ولكن..

يستطيع المرء أن يجادل بأن المجتمع المدني البحريني هو الأقوى بين دول الخليج الست؛ وقد تفوق على نظيره الكويتي، بالرغم من أقدمية هذا الأخير وتوافر مساحة الحرية لنموه. وفي وقت بدأت فيه تجربة المجتمع المدني الكويتي تميل الى البطء، تُظهر لنا التجربة البحرينية عنفواناً وتفاعلاً وانخراطاً كبيراً من قبل الجمهور في الشأن العام. وبالرغم من القصور في كثير من القضايا، فإن البحرين تبدو كمنارة بين دول الخليج سواء في مساحة الحريات العامة، أو في الحراك المجتمعي الناشط والصاحب الذي لم يتوقف منذ بدأ عهد الإصلاحات السياسية عام ٢٠٠٠.

الملك، في اجتماعه الأول مع أعضاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ٢٠١٠/٦/٧، أبدى شعوراً بالفخر والإعتزاز تجاه نشاط المجتمع المدني، الذي هو مشارك في الحياة الاجتماعية والتنموية والثقافية والسياسية والعمالية وغيرها. وقال بأنه كثيراً ما يلفت زواره الأجانب الى حيوية هذا المجتمع المدني، والذي توج تلك الحيوية - كما نظيره الكويتي - في المشاركة في أسطول الحرية المتجه الى غزة لكسر الحصار عنها. وأشار الملك الى أن المجتمع المدني البحريني وما يقوم به من نشاطات مختلفة قد خفف الأعباء عن الدولة، وأن هذا المجتمع كان فاعلاً حتى في ظروف الإستعمار في الخمسينيات الميلادية حيث النقابات العمالية والحركات السياسية والأنشطة الثقافية التي رسخت جذورها مبكراً. وأخيراً أكد الملك بأن من مسؤولية الحكومة في البحرين، أن توفر المناخ والإمكانات اللازمة لضمان استمرارية عطاء المجتمع المدني.

رغم أنه متفوق على أقرانه، لم يصل المجتمع المدني البحريني الى أوج قوته ونضجه. هناك مساحات كبيرة لكي يتقدم فيها النشاط، وتكتنف فيها الخبرة، ويتزايد خلالها العطاء. لدينا جمعيات لاتزال ضعيفة الأداء؛ ولدينا مجتمع لم يعط بما فيه الكفاية من وقته وماله وجهده.. ولدينا طيف واسع من الموضوعات والقضايا تبحث عن جمعيات أهلية جديدة تتبناها وأيد تحمل عبء الإضطلاع بها. وقد أكد الملك - بشكل لا لبس فيه - ثقته في قدرة المجتمع البحريني على العطاء والإنتاج والمساهمة في أعمال الخير داخل البحرين وخارجها.

لكي تحدث انعطافة إيجابية في نشاط المجتمع المدني البحريني فإن الحكومة مطالبة بأن تقرن القول بالعمل، وأن تزيد من دعمها المالي واللوجيستي للجمعيات غير الحكومية، وأن تسهل في القوانين، وتحدث التعديلات المطلوبة في قانون الجمعيات غير الحكومية.

اقرأ

- ٤ البحرين في تقرير حول الإتجار بالبشر
- ٦ الملك: لا خطوط حمراء أمام المؤسسة الوطنية
- ٨ البحرين في يوم مساندة ضحايا التعذيب
- ٩ حقوق الإنسان والعلاقات الخليجية الأوروبية
- ١٠ المؤسسة الوطنية في عامها الأول

عين تصطاد الديمقراطية!

خصص نادي الديمقراطية التابع لجمعية حوار المهتمه بجيل الشباب من الجنسين وبالتوعوية الديمقراطية، خصص جائزة لأفضل صورة يمكن للشباب التقاطها عبر هواتفهم أو كاميراتهم فيما قد يصادفهم من مظاهر ديمقراطية مختلفة في البحرين. وقال منسق مشروع نادي الديمقراطية علي جلال بأن المسابقة تختبر الطاقات الفنية والإبداعية لدى الشباب وتحثهم على المشاركة فيها.



كمايراثهم فيما قد يصادفهم من مظاهر ديمقراطية مختلفة في البحرين. وقال منسق مشروع نادي الديمقراطية علي جلال بأن المسابقة تختبر الطاقات الفنية والإبداعية لدى الشباب وتحثهم على المشاركة فيها.

ورشة لبناء قدرات

الرصد والتوثيق

أقامت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان ورشة عمل لبناء القدرات في مجال الرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الإنسان وذلك في الفترة ما بين ١٨-٢١ يونيو الماضي.



وقال أمين عام الجمعية، الأستاذ عبدالله السدرازي إن الهدف الرئيس للرصد هو تعزيز مسؤولية الدولة في حماية حقوق الإنسان، ومساعدتها في تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان، واتخاذ إجراءات قانونية تجاه الانتهاكات ورفعها للقضاء، ونشر الوعي وتوفير الحماية للضحايا، وكذلك توفير نظام إنذار مبكر بشأن الانتهاكات التي قد تقع. هذا وقد شارك عدد من الخبراء والمهتمين العرب في الورشة، كان من

بينهم الدكتور هيثم المناع من اللجنة العربية لحقوق الإنسان، ونيينا عطا الله رئيسة دائرة الرصد والتوثيق في مؤسسة الحق الفلسطينية.

الإتحاد النسائي يدعم المرأة بغير الهال!

نفث الناطق الرسمي للإتحاد النسائي فاطمة ربيعة أن يكون الإتحاد قد قدم أي دعم مادي لأية مترشحة للإنتخابات البرلمانية القادمة. وقالت بأن الإتحاد النسائي وضع خطة لتقديم الدورات وتهيئة ورش العمل التي تساعد المرأة الراغبة في الترشح وتخطي العقبات. وأضافت بأنه رغم عدم تقديم الدعم المادي، فإن



الإتحاد يحث ويشجع المرأة على خوض الإنتخابات النيابية، ويرى أنها مؤهلة لأن تتولى المناصب القيادية. وتابعت بأن المرأة كان يجب أن تكون حاضرة في البرلمان المنتخب لولا نظرة المجتمع الدونية لها مما عرقل وصولها اليه.

رحلة (المواطنة حقي)

في البحرين

أطلقت جمعية التجديد الثقافية الاجتماعية حملة توعوية تحت عنوان: (واجب المواطنة حقي)، وذلك بالتعاون مع المؤسسة العربية للديمقراطية، والتحالف المدني العربي من أجل المواطنة. وقال نائب رئيس الجمعية جواد العصفور إن الحملة عبارة عن حركة اجتماعية تتشكل من منظمات المجتمع



الهلك ورئيس الوزراء يلتقيان أعضاء المؤسسة الوطنية

٢٠١٠/٦/٣٠. وقال بأن مملكة البحرين تمكنت من الوفاء بالكثير من تعهداتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، وأن إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان



يمثل تطوراً إيجابياً هاماً في مسيرة المملكة تجاه مزيد من التعزيز والحماية للحريات العامة وحقوق الإنسان. وأكد رئيس الوزراء حرص الحكومة على مواصلة العمل من أجل الارتقاء والنهوض بأوضاع حقوق الإنسان وتعزيز الحريات الأساسية، وذلك في إطار من الشراكة مع منظمات المجتمع المدني من خلال رؤية وطنية شاملة تقوم على جعل احترام وصيانة حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من الممارسة المجتمعية.

التقى عاهل البحرين في ٢٠١٠/٦/٧ بأعضاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان برئاسة سلمان كمال الدين، في اجتماع هو الأول من نوعه استغرق نحو ساعتين، تم فيه الحديث حول المؤسسة ودورها الوطني المأمول. وأكد الملك على أهمية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ودورها في الحفاظ على حقوق الإنسان البحريني وكرامته، معتبراً التمسك بالقيم الإسلامية والعربية واحدة من ركائز المؤسسة. ونوه الملك بما يتمتع به أعضاء المؤسسة من خبرات وإمكانيات في مجال حقوق الإنسان، ما سيسهم في دعم هذه المؤسسة لتحقيق أهدافها بكل ثقة واقتدار، شاكرًا لهم ما يقومون به من جهد لتحمل هذه المسؤولية الوطنية. على صعيد آخر، التقى صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء بأعضاء المؤسسة في

المدني العربية، وتعمل على تعزيز ثقافة حقوق الإنسان ونشر قيم المواطنة، وصولاً إلى تكريسها على أرض الواقع من خلال سلوك المواطنين، وفي التشريعات والسياسات الوطنية.

مراقبة انتخابات ٢٠١٠

قالت الجمعية البحرينية للشفافية أنها وبالتعاون مع الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان شكلنا لجنة مشتركة لمراقبة الانتخابات النيابية والبلدية المقبلة. وبدأت اللجنة المشتركة بإعداد ورش تدريبية لإعداد مدربين يتولون بدورهم تدريب نحو مائتي مراقب، استعداداً لمراقبة الانتخابات. هذا وقد تم انتداب ١٧ من المدربين للمشاركة في مراقبة الانتخابات البلدية اللبنانية في مايو الماضي، وذلك لاكتساب خبرة عملية تمكنهم من أداء مهامهم القادمة. وسبق أن راقبت اللجنة المشتركة الانتخابات النيابية والبلدية الماضية وأصدرت تقارير وملاحظات حولها.

بحرينيون في (قافلة الحرية)

شارك أربعة ناشطين بحرينيين في قافلة الحرية التي انطلقت من تركيا لكسر الحصار عن غزة، وقد عاد الأربعة إلى البحرين واستقبلوا استقبالاً شعبياً حافلاً، كما استقبلهم الملك في ٢٠١٠/٦/٧ بحضور النائب ناصر الفضالة والناشطون الأربعة هم: الشيخ جلال الشرقي، خالد بوجيري، يوسف محمود، وحسن مراد. وأكد الملك وقوف البحرين إلى جانب الأشقاء في فلسطين في نضالهم العادل، وهنا النشطاء بسلامة عودتهم إلى وطنهم وأهلهم وذويهم. ويعتقد بأن مساحة الحرية للمجتمع المدني مكنت الناشطين من التفاعل المعنوي والعمل مع القضايا الإنسانية عامة، وخاصة على الصعيد

العربي والإسلامي.

لجنة دعم الصحافة تتلقى الشكاوى

ترأس رئيس جمعية الصحفيين الأستاذ عيسى الشايجي، اجتماعاً لـ (لجنة دعم الصحافة البحرينية) هو الأول منذ تأسيس اللجنة في شهر مايو الماضي. وتعنى اللجنة بالدفاع عن حرية الصحافة والترويج لها، بالإضافة إلى نشر مبدأ المساءلة داخل الصحافة والإعلام، والمساهمة في نشر التوعية المجتمعية حول الأهمية الخاصة للإعلام ودوره في تنمية المجتمع الديمقراطي، والعمل من أجل حق الصحافة والإعلام

في الوصول إلى المعلومات ونشرها. وانبثقت من لجنة دعم الصحافة والإعلام لجنة أخرى مصغرة لتلقي الشكاوى



من جميع المواطنين والمؤسسات للقيام بالوساطة في المشاكل التي قد تنشأ ما بين الوسط

الصحافي والإعلامي من جهة، وبين المجتمع بكل شرائحه من جهة أخرى. وتتنحصر مهمة هذه اللجنة في نظر الشكاوى الصادرة عن المواطنين البحرينيين بخصوص أداء الصحافيين المهني.

إدارة جديدة لجمعية

المرأة البحرينية

انتخبت جمعية المرأة البحرينية مجلس إدارتها الجديد تحت شعار (الكوتا النسائية مطلب ضروري لوصول المرأة لمواقع صنع القرار). وقالت الرئيسة السابقة للجمعية إيمان شويطر في كلمتها ان الكوتا مطلب



ضروري، لإيماننا الراسخ بأهمية إيصال المرأة إلى مراكز اتخاذ

القرار سواء في الانتخابات النيابية أو البلدية، وحتى في الوظائف الحكومية أو القطاع الخاص.. مشيرة إلى ان مسؤولي الجمعية أردن إيصال رسالة واضحة إلى المسؤولين والسلطة الرسمية تفيد بأن الكوتا مطلب هام، وتدبير مؤقت، تتطلبه المرحلة الراهنة، والالتزام بالاتفاقيات الدولية التي وقعتها المملكة لتمكين المرأة والنهوض بها.

الداخلية:

الرد على العنف وتدرج

خلال استقباله لأربعة نواب من جمعية الوفاق في ٢٠١٠/٦/١، وذلك لبحث موضوعات ذات صلة بقضايا أمنية، قال

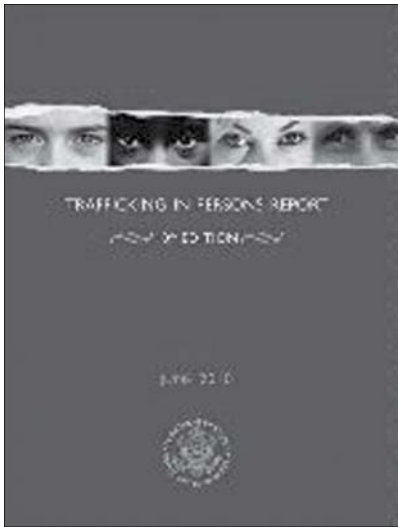


وزير الداخلية بأن طبيعة رد فعل رجال الأمن على أعمال العنف والشغب مرهون بشدتها (حيث يتم اتباع التسلسل في رد الفعل لمواجهة أعمال العنف، فأحياناً تتم السيطرة عليه بمجرد التواجد، ولكن عندما يتطلب الأمر معالجة لموقف ما، فإن ذلك يتم بحسب تقدير الضابط أو ضابط الصف المسؤول بالموقع، وفي حالة تعرض حياة الشرطة للخطر كما هو حاصل من جراء استخدام القنابل الحارقة/ المولوتوف، فإن ذلك يمنحهم حق الدفاع عن النفس، ولكن يؤسفنا أن يتعرض أي من المواطنين أو الشباب للإصابة بسبب مشاركته في هذه الأعمال).

تحسّن في الأداء والتشريع:

البحرين في تقرير أمريكي حول الإتجار بالبشر

صدر يوم ١٤ يونيو تقرير وزارة الخارجية الأميركية بشأن الاتجار بالبشر في العالم، والذي وضع البحرين ضمن الدول التي تحتل الفئة الثانية، وهو تصنيف للدول التي تعمل حكوماتها على الالتزام بالمعايير الدولية في هذا الشأن. وأشار التقرير إلى أن البحرين لا تمثل امتثالاً تاماً للمعايير الدنيا للقضاء على الإتجار بالبشر، إلا أنها تبذل جهوداً كبيرة للقيام بذلك. وأضاف التقرير بأن الحكومة لم تظهر دليلاً على تحقيق تقدّم في توفير خدمات الحماية للضحايا، أو محاكمة المتورطين في قضايا الاتجار بالبشر. كما انتقد التقرير عدم تقديم البحرين أيّاً من أرباب العمل للمحاكمة نتيجة إجبار العمالة الأجنبية للقيام بأعمال السخرة، بما في ذلك العاملون في الخدمة المنزلية.



(سوف تواصل البحرين بذل جهودها وصولاً إلى التطبيق الكامل لكل المعايير الدولية لمواجهة ظاهرة الإتجار بالأشخاص أينما وجدت، كما ستواصل تعاونها المحلي والإقليمي والدولي مع الجهات المعنية بهذا الشأن)؛ مشيراً إلى وجود خطط مستقبلية لمكافحة هذه الظاهرة من بينها خطط إعلامية وتثقيفية تستهدف زيادة الوعي لدى المواطنين بظاهرة الإتجار بالبشر.

التطورات التشريعية لنهضة الاتجار بالبشر

ورغم انتقادات تقرير الخارجية الأميركية للبحرين، هناك مؤشرات عديدة تدعم التزام البحرين بالمعايير الدولية، منها افتتاح المنظمة الدولية للهجرة مكتباً وفرعاً لها بالبحرين في يناير ٢٠٠٨، وشرعت المنظمة في عملها بمشروع يهدف إلى بناء القدرات ونشر الوعي حول الاتجار بالبشر هناك، كما يهدف المشروع إلى التعاون مع حكومة البحرين ومؤسسات المجتمع المدني في دعم قدراتها فيما يتعلق بحماية العمالة، وجمع البيانات، وتطبيق القانون.

وكانت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر قد أصدرت تقريرها الأول، وتمت ترجمته إلى اللغة الإنجليزية. وتناول التقرير التطورات التشريعية في مملكة البحرين منذ صدور قانون العقوبات البحريني في عام ١٩٧٦، حيث عالجته نصوصه منذ تلك الفترة صوراً من حالات الاتجار بالبشر. وأشار التقرير البحريني الرسمي إلى ٩ مواد تجرم الاتجار بالبشر في صور متعددة. كما أشار إلى صدور مراسيم تعزيز مكافحة الاتجار بالبشر،

ويُعد هذا التصنيف تطوراً في تعاطي البحرين مع قضية الاتجار بالبشر مقارنة بالتقارير الصادرة في ذات الصدد خلال الأعوام الثلاثة السابقة، حيث كانت البحرين في الفئة الثانية (تحت المراقبة) في تقرير الخارجية الأميركية لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على التوالي، بينما كان تصنيفها في الفئة الثالثة في عام ٢٠٠٧. ولكن في هذا العام حدث تطور، وتم وضع البحرين ضمن الدول الملتزمة بتطبيق معايير مكافحة الإتجار بالبشر.

ولاقى التقرير ترحيباً حذراً من قبل الحكومة البحرينية التي رأت فيه اعترافاً من الخارجية الأميركية بالجهود التي بُذلت، والتطورات التي حققتها البحرين على صعيد مكافحة الاتجار بالبشر، ولكنه - التقرير - في ذات الوقت لم ينصف البحرين. وجاءت أولى ردود الأفعال من وكيل وزارة الخارجية عبد الله عبد اللطيف في مؤتمر صحفي عقده يوم ١٤ يونيو الماضي، حيث أفاد بالتالي: (نحن سعداء أن هناك اعترافات دولية متزايدة بجهود مملكة البحرين في مكافحة هذه الظاهرة، ومن ذلك إشادة المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الهجرة الدولية، وكذلك التقرير الأميركي الذي يصدر بشأن جهود دول العالم في مكافحة الاتجار بالأشخاص). ولكن وكيل الوزارة مضى منتقداً التقرير الأميركي كونه لم ينصف البحرين التي أصدرت تقريراً أعدته اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في مارس ٢٠١٠، تضمّن جهود الحكومة البحرينية التي تعتبر متقدمة، حسب قوله.

وفي إطار تأكيد وفاء البحرين بالتزاماتها الوطنية والدولية، قال عبد الله عبد اللطيف:

منها مرسوم رقم ١٦ لسنة ١٩٩٨ بشأن نقل وزراعة الأعضاء البشرية بوصفها صوراً من صور الإتجار في بعض حالاتها؛ ومرسوم رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون العمل الذي ينظم تشغيل الأحداث والنساء.

وهناك العديد من التطورات التشريعية الأخرى التي أشار إليها التقرير مثل قانون النقابات العمالية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢؛ والقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٦ المتعلق بتنظيم سوق العمل. وفي أغسطس ٢٠٠٩ صدر قانون أجاز للعامل الأجنبي الانتقال الى عمل لدى جهة أخرى دون الحاجة الى موافقة صاحب العمل، وألزم القانون هيئة سوق العمل بإتخاذ الإجراءات التي تمكن العامل من الانتقال؛ وعلاوة على ذلك: قرر القانون عقوبات على مخالفة أحكامه التي ترمي الى مكافحة صور الإتجار بالبشر، ومن أبرزها العمل القسري.

وفي تطور آخر، أحالت الحكومة إلى السلطة التشريعية مشروع قانون عمل جديد حوى أحكاماً تنظم عمل خدم المنازل ومن في حكمهم. فعلى سبيل المثال نظم مشروع القانون هذا شكل عقد العمل، وعدد ساعات وأيام العمل، كما تضمن عقوبات على رب العمل في حالة مخالفته أحكام عقد العمل.

التدابير العملية لمكافحة الاتجار بالبشر

استعرض تقرير اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر التدابير والقرارات المتخذة من قبل الأجهزة الحكومية ومنها إنشاء وحدة متخصصة لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في وزارة الداخلية، حيث تم تشكيل هذه الشعبة بتوصية من اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. وتناول التقرير بإيجاز الأنشطة الرئيسية لبناء القدرات، وزيادة الوعي بموضوع الاتجار بالبشر، وتعاون البحرين مع المنظمات وأجهزة الأمم المتحدة في هذا السياق.

من المؤشرات المهمة لمكافحة الاتجار بالبشر في البحرين ما يتعلق بالجهود المبذولة في ملف العمالة الوافدة وخاصة العمالة غير النظامية والتعامل معها بإنسانية ووفقاً للمعايير الدولية. فقد أصدر وزير العمل قراراً بتشكيل لجنة وطنية عليا لمعالجة ظاهرة العمالة غير النظامية، واستحدثت هيئة تنظيم سوق العمل نظاماً إلكترونيًا لحماية أجور العمال، بهدف ضمان حصول العمال على أجورهم بالكامل، وفي الوقت المحدد، وتزويد الهيئة بقاعدة البيانات والمعلومات اللازمة عن عمليات دفع أجور العاملين في القطاع الخاص، ومدى التزام المؤسسات بدفع الأجور في الوقت وبالقدر المتفق عليهما.

ولاحظ مرصد البحرين لحقوق الإنسان العديد من التدابير العملية والقرارات المتخذة من قبل الأجهزة الحكومية مثل إنشاء وزارة الداخلية وحدة متخصصة لجرائم الاتجار بالأشخاص؛ وعدم تفسير الإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة لأي عامل أجنبي إلا بناء على أحكام أو أوامر قضائية؛ وتلقي الشكاوى من خلال الخط الساخن؛ وتقديم الدعم النفسي وتدريب أماكن الإيواء اللازمة للضحايا؛ والتنسيق مع سفارات ومكاتب العمالة الأجنبية في شأن الضحايا الأجانب لتذليل العقبات التي قد تصادفهم؛ والتوصل

إلى ما يساعد على توفيق أوضاعهم. كما أصدرت هيئة تنظيم سوق العمل لكتيبات إرشادية تبين حقوق العمالة الوافدة لعدة لغات كالهندية والأوردو والبنغالية والإنجليزية. وأنشأت وزارة التنمية الإجتماعية داراً لإيواء ضحايا الاتجار؛ كما أصدر النائب العام قراراً تم بموجبه حصر التحقيق في جرائم الاتجار بالأشخاص في نيابة العاصمة فقط، وذلك من أجل تركيز التعاون بين رجال الضبط القضائي وأعضاء النيابة العامة، كما تم الفصل في العديد من قضايا الاتجار بالأشخاص بواسطة المحاكم البحرينية التي أصدرت أحكاماً بالسجن لمدد متفاوتة في حق بعض المتهمين. مثلاً تمت محاكمة امرأة أسوية في شهر ديسمبر ٢٠٠٨ عن تهمة اتجار بالأشخاص لاستغلالها شبكات أسويات في الدعارة وإحتجاز جوازات سفرهن، والتكسب من ما تجنيه المجنى عليهن من العمل في الدعارة، وصدر حكم قضائي ضد المرأة بالسجن ثلاث سنوات ونصف وغرامة ٥٠٠٠ دينار بحريني، وتم إيواء الضحايا في دار الأمان. كما تم القبض على شخصين (بحريني وأسيوي) في شهر يناير ٢٠١٠ بتهمة الاتجار بالأشخاص، ويتم حالياً التحقيق معهم تمهيداً لعرضهم على المحكمة لمحاكمتهم تحت قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص، وأيضاً تم إيواء الضحية دار الأمان. وفي شهر فبراير ٢٠١٠ تم إلقاء القبض على شخص (بحريني) بتهمة الاتجار بالأشخاص، ويتم حالياً التحقيق معه، بعد أن تم إيواء الضحايا في دار الأمان.

التوصيات

جاءت توصيات تقرير الخارجية الأمريكية موضوعية وعملية حيث شملت:

- ضرورة الاستمرار في تطبيق قانون مكافحة الاتجار بالبشر لعام ٢٠٠٨ لأن ذلك سيزيد فعالية التحقيق والملاحقة القضائية لجرائم الاتجار، ولا سيما الضحايا الذين أجبروا على العمل، ومعاينة المخالفين.
- التحقيق بفعالية في جميع جرائم الاتجار المتسمة بالمصادقية والمتحصل عليها من خلال الخط الساخن.
- الاستفادة من وزارة الداخلية في تحديد هوية الضحايا كقاعدة لإرساء وتطبيق الإجراءات الرسمية للتعرف على ضحايا الاتجار بالبشر من بين الفئات الضعيفة، مثل النساء المتهنات للبقاء، وخدم المنازل الذين

فروا من أصحاب العمل المسيئين. - إحالة الضحايا إلى خدمات الحماية، وتوسيع الملاجئ التي تديرها الحكومة، وضمان عدم تقييد حركة الضحايا مع ضمان أن الموظفين العاملين بالملاجئ مؤهلين ويتكلمون لغات العمال الأجانب.

- ضمان عدم معاقبة ضحايا الاتجار بالبشر عن الأفعال غير القانونية التي ترتكب كنتيجة مباشرة للاتجار بهم، مثل الهجرة غير الشرعية أو الدعارة.

- ضرورة ضم ممثل عن وزارة العمل إلى اللجنة الوزارية المشتركة لمكافحة الاتجار

بالبشر.

- النظر في تعيين مقرر وطني، أو منسق ذي سلطة حقيقية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

- ضمان تمتع العاملين في المنازل - وعلى نحو كاف - بنفس الحماية التي يتمتع بها العمال الأجانب بموجب القانون.

- تقديم الدعم الضروري من أجل صدور اتفاقية منظمة العمل الدولية الملزمة لحماية حقوق عاملات المنازل.

الخطوات المستقبلية

من حسن الحظ أن تقرير الخارجية الأمريكية جاء في وقت تتمتع فيه البحرين بمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان والتي يتوقع منها لعب دور مؤثر وحيوي يُضاد للجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالبشر. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال خطة واقعية وعملية تتواءم مع المعايير الدولية. وهذا ما أشار إليه رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان سلمان كمال الدين بأن مملكة البحرين جادة في مسعاها بخصوص مكافحة الاتجار بالبشر، إذ أنها تحاول أن تطلق أحكام القوانين ولديها خطة للمكافحة، إلا أنها - حتى الآن - لا ترتقي إلى المعايير الدولية.

إذا استمرت الجهود الرامية لمكافحة هذه الظاهرة السيئة، متزامنة مع نهج التطبيق الصارم للقوانين التي تجرم الاتجار بالبشر، فإننا سنشهد تقدم البحرين في تقرير الخارجية الأمريكية إلى الفئة الأولى خلال العام القادم. وهذا يضع عبئاً على الجميع خاصة المؤسسات الحكومية ذات الصلة، واللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني.

جلالة الملك:

لا خطوط حمراء أمام المؤسسة الوطنية

حسن موسى الشفيعي



حسن موسى الشفيعي

والإستخدام المفرط للقوة في مواجهة العنف والشغب، والقيود على حرية التعبير) وما أشبه؛ والثاني له علاقة بإرث الماضي: كالتمييز، وملف ضحايا التعذيب. وفعلاً، فقد طرح على الملك موضوع ضحايا التعذيب وضرورة وضع حل له، فقال بأنه على استعداد لذلك، وأشار الى ان الحكومة سعت بمبادرات عديدة في الفترة الماضية (ويقصد: تشكيل لجنة المظالم في الديوان الملكي لحل تلك المشكلة، وكذلك عبر قنوات وزارة التنمية الإجتماعية).. إلا أن الموضوع كله - كما قال الملك - قد تم تسييسه وضاعت بسبب ذلك حقوق الضحايا. ومع هذا، أشار الملك الى أن المؤسسة الوطنية يمكن لها أن تلعب دوراً محورياً في إغلاق مثل هذه الملفات، وقال للحاضرين: لتقدم المؤسسة حلاً علمياً ومعقولاً وستقوم الحكومة بإنجازه.

لكن الملك شدّد من جهة أخرى على صناعة تجربة بحرينية خاصة، تستفيد من التجارب الحقوقية الأخرى، ولا تنقيداً بها، أو تستنسخها استنساخاً أعمى. تجربة تراعي خصائص المجتمع ومعتقداته وقيمه ضمن سياق معايير حقوق الإنسان سواء الدولية أو تلك التي جاءت بها الشريعة الإسلامية، وفي إطار القوانين والمؤسسات الدستورية البحرينية. في هذا المجال قال الملك بأن البحرين لديها الكثير من الكفاءات، و(لسنا بحاجة الى أن نستورد تجارب من الخارج) منوهاً الى أن أعضاء المؤسسة الوطنية قادرين بما هو متوفر من كفاءات بحرينية

تحدث ولمدة ساعتين، وفي اجتماع خاص، ليس غرضه الدعاية ولا الإعلام، مع أعضاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ٧ يونيو الماضي - وكنت واحداً بين الحضور - تحدث بصراحة وحماسة وأمل ورغبة في قضايا عديدة تمس بشكل مباشر المؤسسة الوطنية وأداء أعضائها، ما يجعل المرء يميل الى الإعتقاد بإمكانية تحقق النجاح، وإن كان لا يستطيع أن يقطع به، بالنظر الى حقيقة ان أجهزة الدولة نفسها قد لا تؤدي الدور المنوط بها وفق الإرادة الملكية، وقد يكون هناك تقصير من المؤسسة وأعضائها، ما قد يجعل النجاح محدوداً. في اجتماعه مع الأعضاء، بين الملك مواقف ورواه بصورة واضحة، فكان من ذلك التالي:

لا خطوط حمراء والحلول بحرينية

قال الملك للأعضاء أن بإمكان المؤسسة الوطنية طرق كل الموضوعات الحقوقية، وما يدخل في نطاق مهامها وصلاحياتها. وبصريح العبارة قال (لا توجد خطوط حمراء، ولا فيتو على أية موضوع يتعلق بحقوق الإنسان). وأضاف بأن هناك مشاكل عديدة يجب أن نتعاون لحلها بطريقة مهنية وعلمية، مؤكداً أنه (ليست هناك حاجة للدعاية والزعم بأن لا توجد لدينا مشاكل. فهذا الكلام غير معقول، ولا يصدقه عاقل). واقترح الملك على الأعضاء بأن يبيّنوا المنجزات، وأن يشيروا الى المشكلات ويعترفوا بها، وأن يعرضوا الحلول لتلك المشكلات إذا ما سئلوا عنها.

أمام المؤسسة الوطنية صنفان من القضايا، الأول له علاقة بالوضع الحالي، حيث هناك مزاعم حول: (التعذيب،

لا يتوقع من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن يكتب لها النجاح إلا إذا عمدت أجهزة الحكومة الى التعاون معها، باعتبارها المراقب الأمين لسير تلك الأجهزة وأدائها في مجالات مراعاتها لحقوق الإنسان ومبادئه العامة، وتكفلت الحكومة بتطبيقها حسب النصوص الواردة في الميثاق الوطني، وفي الدستور، وفي الإتفاقيات الدولية التي وقعتها. والمؤسسة الوطنية لا تستطيع أن تكون مجرد أداة (دعائية) أو أن تخدم أهدافاً دعائية، إن كانت فاشلة في أدائها؛ فمجرد التأسيس لا يعني شيئاً كثيراً، وهناك مؤسسات شبيهة في المنطقة المحيطة بنا، لا تتمتع باحترام محلي ولا دولي، ولا تؤدي دوراً يحقق الغرض من تأسيسها، فضلاً عن أن تفيد المواطن وتدافع عن حقوقه.

بمعنى آخر، فإن المؤسسات الحقوقية الوطنية التي تؤسسها الدول، يمكن أن تكون مصدراً للدعاية السلبية ضد الحكومات المؤسسة لها، إن لم تؤدّ واجباً، ولم تحقق منجزاً، أو إن أظهرت نفسها وكأنها مجرد غطاء لأخطاء الحكومات. على العكس من ذلك، فإن أفضل دعاية لأية نظام هو أن يُنجح مؤسسته الوطنية لحقوق الإنسان، حتى ولو لم يكن مقتنعاً أو حتى مؤمناً بمبادئ حقوق الإنسان نفسها!

إذا كان تعاون الأجهزة الحكومية في البحرين يمثل ضرورة قصوى لإنجاح المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وإذا كان الغرض - كما نحن متأكدون منه - هو تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وأن مسار البحرين الديمقراطي والحقوقى يتكاملان مع بعضهما البعض.. فإن فرص نجاح المؤسسة في أدائها أمرٌ ممكن جداً، بناءً على حقيقة أن الملك، الذي يقف على رأس هرم أجهزة الدولة، يريد لها النجاح. فقد

على أن يصنعوا تجربة البحرين الخاصة.. المهم أن يثقوا بأنفسهم وقدراتهم، وأضاف: (لكم مني كل الدعم والمساندة والتعاون) وتابع: نحن كمسؤولين علينا واجب خدمة الناس، لأن (سيد القوم خادمهم).

الهلك ضاؤون للإنجاح المؤسسة

حسب المادة ٤ من الأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٩ بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، فإن للملك والمؤسسات الدستورية حق إحالة موضوعات وقضايا الى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان كيما تدرسها وتبدي رأيها فيها. وفي المادة ١٤ فإن المؤسسة الوطنية ترفع تقريرها السنوي الى الملك، تقدم فيه اقتراحاتها وتوصياتها وتحدد المعوقات التي واجهتها وما تم اعتماده من حلول لتفاديها. وبناء على الصلاحيات الدستورية للملك، فإن دعمه يمثل ضماناً لنجاح المؤسسة الوطنية. والملك من جانبه، في اجتماعه الأول مع أعضاء وقيادات المؤسسة الوطنية، لم يعتبر نفسه حلال المشاكل بدون تعاون المواطنين والمسؤولين. وقد أكد مراراً للأعضاء بأنه بحاجة الى مساعدتهم في تعزيز الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان. وطالب المؤسسة بأن تساعد في ذلك؛ مضيفاً: لا أحد يستطيع أن يقوم بعبء الإصلاح وتحسين الأوضاع لوحده.

أيضاً فإن الملك أعلن صراحته وبتواضع بأنه يضمن إنجاح وتنفيذ مشاريع المؤسسة الوطنية حينما تحال إليه، وقال: (المؤسسة الوطنية قادرة على تقديم مشاريع عملية ومهنية نابعة من الروح الوطنية البحرينية وأخلاق المجتمع البحريني وتقاليد وعاداته المعروفة). وأضاف: (أنا سأضمن نجاح وتنفيذ تلك المشاريع، وحل المشاكل التي تواجهنا فيما يتعلق بحقوق الإنسان). وقد طمأن الملك الأعضاء في جوانب عديدة. أولها في أهمية استمرار التجربة الديمقراطية التي قال بأنها تضمن الإستقرار السياسي والاجتماعي، ورأى ضرورة توفير عوامل النضج والنجاح

للتجربة الديمقراطية. وأشار الى مسألة الإلتزام بالمبادئ التي تحفظ حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية والتي وردت في ميثاق العمل الوطني والدستور، مشدداً على أهمية حرية التعبير وتوسيعها كما توسيع الحريات الصحافية. وقال بأنه ضد حبس أي صحافي لتعبيره عن رأيه. كما تحدث الملك عن سيادة القانون ونزاهته وضمأن مساواة الجميع أمامه. وأشار الملك بفخر الى حقيقة أن البحرين تضمن حرية العقيدة والفكر وممارسة العبادة، وبهذا فهي متميزة خليجياً، مبيناً فوائد التعدد والتنوع الثقافي والمذهبي والديني، وقال بأن البحرين هي الدولة الخليجية الوحيدة التي يوجد بها مجلس علماء للطائفتين الشيعية والسنية.

إذا كان الملك قد ضمن الإستجابة الإيجابية للمشاريع الحقوقية العملية والمهنية، التي تتقدم بها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان؛ وأبدى استعداده لتذليل الصعاب التي تواجهه المسيرة الحقوقية والتعطلات التي قد تحدث بسبب البيروقراطية وغيرها.. فإنه لا يسع المرء إلا أن يتفاعل بإمكانية إنجاح المشروع الوطني الحقوقي.

العنف والقانون وحقوق الإنسان

العنف أمر يقلق المراقب والمدافع عن حقوق الإنسان، واستمراره في الشارع البحريني يمثل بحد ذاته انتهاكاً لحقوق المواطنين، واعتداءً على حرياتهم، وتدميراً للممتلكات العامة. والشغب والعنف القائم اليوم يأتي عبر تحريض المراهقين والشباب لتنفيذ غايات سياسية؛ وعبره يتم استثارة الجدل حول مزاعم الإنتهاكات الحكومية.

استمرار العنف والشغب في وجود عملية سياسية أمر غير طبيعي. ولذا توقع البعض بأن صبر الحكومة سينفذ وستعمد الى مواجهة العنفيين والزج بهم في السجن، وفق القانون الذي بدا وكأنه غير مفعّل إلا في حدوده الدنيا، حسب رأي البعض. رؤية الملك التي سمعها أعضاء المؤسسة الوطنية

مختلفة تماماً. فهو وإن أكد على حقيقة قدرة الحكومة على فض العنف في الشارع بالقوة عبر عزل بضع مئات من المراهقين أمنياً، إلا أنه أكد على أن (الحكومة لن تستخدم القوة لفرض القانون، وإنما سعت وتسعى لتنفيذه عبر الإقناع، والتدرج، والرحمة، وزيادة الوعي لدى المواطنين). وتابع بأن وفوداً من المواطنين تأتيه من القرى المبتلاة بالشغب والعنف تطالب الحكومة باستخدام القوة لإنهاء ذلك، إلا أنه ما فتىء يوجّه المسؤولين بأن هذه الطريقة ليست صحيحة لحل المشكلة.

وهنا شدّد الملك على أنه لا يسع الدولة إلا أن تقف على مسافة واحدة من كل فئات الشعب، مضيفاً بأن (كل مناطق البحرين لدينا متساوية، لا نفرق بينها ولا نميز، ولا نضع فئة من الشعب في وضع أحسن حالاً من الفئات الأخرى)، موضحاً بأن مبدأ المساواة وعدم التمييز يمثل أحد أهم أركان المشروع الإصلاحى السياسي، الذي جاء ليعطي كل المواطنين حقوقهم؛ فقرأ كانوا أم أغنياء، نساء ورجالاً، أطفالاً وكباراً، وسواء كان المواطن في الرفاع أو كركزان، أو أي من القرى والمناطق والمدن في البحرين.

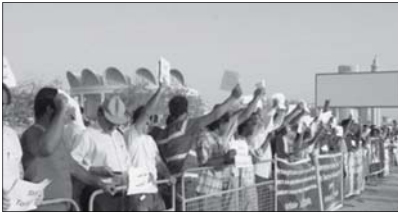
ملخص القول: إن أمام المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان فرصة كبيرة للنجاح، كون البحرين تعيش تجربة ديمقراطية ناشئة في طريقها للترسخ، وهذه التجربة توفر مظلة حامية لحقوق الإنسان، هذا أولاً. وثانياً، لأن القيادة السياسية تعي أهمية الموضوع الحقوقي في التنمية السياسية، وهي تصر. كما هو واضح من حديث الملك مع أعضاء المؤسسة الوطنية - على إنجاح المشاريع الحقوقية. وثالثاً، لأن أجهزة الحكومة ستجد نفسها ملزمة بالتعاون مع المؤسسة الوطنية ومشاريعها. لكن كل العوامل المساعدة للنجاح هذه، لا تكفي إن لم تستثمرها المؤسسة الوطنية وتعتمد على وضعها في مشاريع وخطط والدفع باتجاه تطبيقها.

هناك فرص كثيرة لتطوير الأوضاع الديمقراطية والحقوقية في البحرين، وهذه واحدة منها.

البحرين في يوم مساندة ضحايا التعذيب

ثانياً - توسع أزمة الثقة بين المشاركين في اللعبة السياسية، ما أدى الى إفشال العديد من المبادرات للحل. خاصة وأن المعارضة السياسية لم تكن تبحث عن مجرد تعويضات مادية للضحايا، بل أرادت تنازلات سياسية، هي أقرب الى إفحام الحكومة، منها الى التعاون معها. ولم يكن المناخ السياسي المحلي يساعد على تحقيق هكذا تنازلات.

ثالثاً - هناك جهات سياسية عنفية ليس من مصلحتها إغلاق ملف ضحايا التعذيب، وهذه الجهات تتحكم في جزء كبير بملف الضحايا في الوقت الحاضر، وترفض الحلول المقترحة.



وإذا أخذنا بعين النظر أن هذه الجهات العنفية قد صعدت من مطالبها الى حد إلغاء العملية السياسية، وإسقاط النظام السياسي، فإن موضوع ضحايا التعذيب لم يكن سوى واحدة من الذرائع لتحقيق تلك الغاية. ومن جهة ثانية، فإن العنف المستمر، أوجد الريبة لدى الحكومة أيضاً، وجعلها تتشدد في مواقفها وأن لا تظهر نفسها وكأنها هي المتهم الوحيد والمسؤول في هذه القضية.

رابعاً - عدم وجود استعداد نفسي للإعتراف بالحقيقة، فهناك تجاوزات من الحكومة ومن المعارضة أودت بحياة أبرياء. وإذا كانت مسؤولية الحكومة أكبر في هذا الشأن، فإن المعارضة نفسها لا تبدو على استعداد للإعتراف بتلك المسؤولية القديمة، وتريد من الحكومة وحدها تحمل كامل المسؤولية.

لا يصبح الماضي حاكماً على الحاضر، بحيث يعيق الدولة والمجتمع من العبور الى المستقبل. بيد أن تحقيق هذا يتطلب معالجة آثار المرحلة الماضية، وهو أمر لم يتأتى حتى الآن رغم المحاولات المتكررة. ولكن هناك أمل متكرر أن يحل هذا الملف رغم التأخير والإستثمار السياسي الرخيص، وقد يكون للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان دوراً في هذا الشأن في المستقبل القريب.

البحرين في يوم السبت، ٢٦ يونيو الماضي، احتفلت بيوم مساندة ضحايا التعذيب، عبر اعتصام في المنامة بالقرب من مسجد الفاتح شاركت فيه جمعيات سياسية وحقوقية عديدة، وكذلك أعضاء برلمان، رفعت خلاله صور بعض ضحايا التعذيب، ويافطات تندد به، وتطالب بإنصاف الضحايا. وفي ختام الاعتصام صدر بيان باسم المعتصمين أكدوا فيه على إبقاء ملف ضحايا التعذيب في الفترة السابقة مفتوحاً الى أن تتخذ الخطوات لإنهاء معاناة الضحايا وعوائلهم، ومن ثم يتم إغلاقه.

السؤال: لماذا لم يغلق الملف حتى الآن؟ ولماذا تتكرر الدعوات لإغلاق ملفات المرحلة الماضية في المناسبات؟ ولماذا غابت المبادرات الأهلية والسياسية التي تحقق ذلك؟

في رأينا، فإن ملف ضحايا فترة ما قبل الإصلاحات لم يحل لأسباب عديدة أهمها التالي:

أولاً - أن الموضوع خرج من يد الجهات الحقوقية الى يد الجمعيات السياسية، وبالتالي فقد تم التعاطي مع الملف بروح سياسية أكثر من كونها حقوقية، حتى بدا الأمر وكأنه مباحكة بين سياسيين يريدون تسجيل نقاط على بعضهم البعض.

في ١٨ فبراير ١٩٩٨، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بإعلان يوم ٢٦ يونيو من كل عام (يوماً دولياً لمساندة ضحايا التعذيب، بهدف القضاء التام على التعذيب، وتحقيقاً لفعالية أداء اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية أو المهينة). ومنذ ذلك الحين، درجت المنظمات الدولية والمجتمع المدني كما بعض الدول على الإحتفال بيوم ٢٦ يونيو، عبر التظاهرات والمسيرات، وإقامة العديد من الفعاليات التي تندد بالتعذيب أينما وقع، وبأي صورة مورس، ومن أية جهة أتى.

في البحرين - ومنذ بداية الإصلاحات السياسية عام ٢٠٠٠ - درج المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان، والى حد ما الحكومة نفسها - كما في السنوات الماضية - على الإحتفال بيوم مساندة ضحايا التعذيب، إدراكاً من الجميع لحقيقة أن التعذيب صار منبوذاً وغير مقبول لا في الثقافة العامة ولا في الأداء الحكومي، ولا هو متناسب مع قيم العصر، ولا مع مسار الدولة الحالي. ولعل المواطنين يستذكرون - وهم يحتفلون بيوم مساندة ضحايا التعذيب - العديد من الضحايا الذين سقطوا في المرحلة الماضية، في حقبة يريد الجميع أن يطويها، كما طوى من قبل (قانون ومحكمة أمن الدولة)؛ مؤملين أن تبقى قضايا التعذيب جزءاً من الماضي وذلك عبر إغلاق ملف (ضحايا التعذيب) من خلال تسوية مقبولة تضمن منع وقوع أية تجاوزات منهجية لحقوق الإنسان على النحو الذي شهدته البلاد في مرحلة ما قبل الإصلاحات.

إن القطيعة مع الماضي المؤسف والمؤلم أمر ممكن، بل هو ضروري حتى

(حقوق الإنسان) والعلاقات الخليجية - الأوروبية

الإنسان في أية اتفاقيات تجارة حرة توقع بين الإتحاد الأوروبي وأية دولة أخرى. ومع أن دول الخليج تنازلت قليلاً في أبريل ٢٠٠٩ حين أكدت قبولها واحترامها لحقوق الإنسان كمبادئ عالمية مشتركة، وكذلك قبولها بالمبادئ الديمقراطية كعنصر أساس في علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي.. وكذلك قبولها مواصلة التزامها باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.. فإن هذا التنازل لم يكن كافياً، إن كان مجرد ألفاظ وحبر على ورق. لهذا عبرت FIDH عن قلقها بأن النمط السائد في دول الخليج هو انتهاك حقوق الإنسان، وأن تلك الدول لم تتخذ



سوى خطوات قليلة لتحسين وضع حقوق الإنسان على أراضيها.

وحثت FIDH الطرفين الخليجي والأوروبي على جعل هذه الموضوعات من أولوياتها، وهي: اتخاذ خطوات حقيقية لحماية حقوق العمال الأجانب؛ وكذلك حماية حقوق المرأة؛ واتخاذ اجراءات تحسّن من حرية التجمع وتشكيل الجمعيات؛ وكذلك تطوير أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان؛ وضمان حرية التعبير والرأي؛ واتخاذ اجراءات لضمان عدم التمييز على أسس دينية وطائفية وغيرها.

ملخص القول: إن من الصعب على دول الخليج، كما غيرها، أن تنهزب من التزاماتها بحقوق الإنسان، وخير لها أن تصلح نفسها بدل أن يفرض عليها ذلك، أو تضع نفسها في دائرة الإحراج، وربما استخدم موضوع حقوق الإنسان كحجة للتدخل في شؤونها الداخلية.

الخليج حتى الآن. والسبب رفض بعض تلك الدول ربط الموضوع الإقتصادي بالحقوق، وأيضاً بسبب انعدام الارضية الحقوقية المناسبة في بعض تلك الدول.. لهذا تمت الموافقة على إبرام اتفاقية التجارة الحرة مع البحرين بعد دراسة من قبل الكونغرس ولجانه استمرت ما يقرب من ستة أشهر، تم خلالها التأكد من أمور كثيرة، من بينها: وجود نقابات عمالية؛ سلطة تشريعية منتخبة؛ توفر قدر من الشفافية وحرية التعبير والصحافة؛ احترام حقوق الإنسان بشكل عام؛ وجود منظومة قوانين وتشريعات متطورة؛ وغير ذلك.

الإتحاد الأوروبي يريد أيضاً أن يوقع اتفاقية التجارة الحرة Free Trade Agreement مع دول الخليج مجتمعة، ولكن الإجتماعات التي جرت في السنوات الأخيرة لم تثمر عن شيء. والسبب رفض بعض دول الخليج مسألة أن تكون معايير حقوق الإنسان جزءاً أساسياً في الاتفاقية؛ في حين تصر دول الإتحاد على أن قوانينها لا تسمح لها بتطوير علاقات التجارة الحرة إلا بتوافر الارضية الحقوقية المناسبة؛ فضلاً عن أن المنظمات الحقوقية المحلية والدولية تمارس عليها ضغوطاً شديدة لتضمّن مبادئ حقوق الإنسان كجزء ناظم لعلاقاتها التجارية والإقتصادية وحتى السياسية والأمنية.

آخر الإجتماعات الوزارية بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون تمت في يونيو الماضي. وقد ضمّن الاتحاد الأوروبي موضوع احترام حقوق الإنسان كجزء من الاتفاقية، ما أدى الى ترحيب الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان FIDH بذلك في بيان أصدرته في بروكسيل ٢٠١٠/٦/١١. وقد أشارت الفيدرالية الى قرار البرلمان الأوروبي في أبريل ٢٠٠٨ والذي شدد على تضمين بنود حقوق

صحيح أن العلاقات الدولية تحكمها المصالح؛ وصحيح أيضاً أن كثيراً من الدول في العالم تميل الى التضحية بحقوق الإنسان في البلدان الأخرى وتتجاهل الانتهاكات التي تقع، إذا كان ذلك يتعارض مع مصالحها. لكن المصالح الإقتصادية هذه الأيام لم تعد حاكماً مطلقاً ومحدداً وحيداً للعلاقات بين الدول. فموضوع حقوق الإنسان، وبسبب نشاط المنظمات الحقوقية الدولية، وتساعد الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان على مستوى العالم، أصبح هو الآخر محدداً للعلاقات بين الدول، وقد بدأ يأخذ مكانته شيئاً فشيئاً الى جانب المصالح الإقتصادية؛ وقد يتقدّم عليها في بعض الأحيان، اعتماداً على مستوى الضغط الذي تتعرض له دولة بعينها، أو مجموعة دول، من المجتمع المدني المحلي لديها أو من قبل المجتمع الحقوقي على مستوى العالم.

لا بد أن دول العالم كافة، ودول الخليج بشكل خاص، قد لاحظت أن موضوع حقوق الإنسان أخذ بالتحول من الهامش الى المركز في العلاقات بين الدول؛ لكن البعض يصمّر ويقاوم تحول حقوق الإنسان كمحور في العلاقات الدولية. هذه المقاومة، لا تبديها الدول المستبدة فحسب، بل أن عدداً من الدول الغربية أيضاً تبدو في كثير من الأحيان غير راغبة في إعطاء حقوق الإنسان أهمية قد تتقدّم على المصالح الإقتصادية نفسها، وبالتالي تجبرها المعايير الحقوقية الدولية على إعادة هيكلة علاقاتها مع دول تعتبر في كثير من الأحيان صديقة وحليفة.

موضوع حقوق الإنسان دخل القوانين التي تنظم العلاقات بين الدول، كما في بعض الدول الغربية. ومن هنا لاحظنا مثلاً، أن أمريكا وقعت اتفاقية التجارة الحرة مع البحرين فقط دون باقي دول

المؤسسة الوطنية في عاها الأول

نظراً للمهام الكبيرة الملقاة على عاتق المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ونظراً لتطلعات منظمات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية، وكذا آمال المواطن البحريني في هذه المؤسسة.. فإن هذه الأخيرة بحاجة الى الإنخراط وبالسرية المطلوبة في العمل المؤسس والقائم على نهج وخطة واضحين. لا يمكن أن تتحقق الأهداف من تشكيل المؤسسة الوطنية، والتي ذكرت في الأمر الملكي لتأسيسها، ما لم تكن هناك خطة استراتيجية وأهداف واضحة وواقعية يمكن تحقيقها. تأكيد رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، الأستاذ سلمان كمال الدين، على ضرورة وضع خطة وطنية لحقوق الإنسان يتم من خلالها رسم الملامح المستقبلية،

حولها نظراً للحاجة الى تلك الخطة والى الحاجة الى آراء أصحاب الرأي والإهتمام بالشأن القومي، وتداول النقاش معهم علناً بشأنها. يقترح (مرصد البحرين لحقوق الإنسان) أن يتم خلال العام الأول لعمل المؤسسة، التركيز على اتجاهات رئيسية أربعة، هي: حماية وتعزيز حقوق الإنسان في البحرين؛ نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان؛ المواءمة بين جميع الاستراتيجيات ذات الصلة بحقوق الإنسان؛ وتأسيس واستكمال البناء الداخلي للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

الأول: حماية وتعزيز حقوق الإنسان في البحرين

في هذا المجال ينبغي على المؤسسة الوطنية أن تضع خطة عمل بغرض تحسين أوضاع حقوق الإنسان. على أن تشمل هذه الخطة الموضوعات التالية:

- تداول الموضوعات الحقوقية العالقة والتي ظلت مثاراً للشد والجذب مثل: ملف ضحايا التعذيب.

- مراجعة مواد الدستور والقوانين بهدف مواءمتها مع الإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها مملكة البحرين.

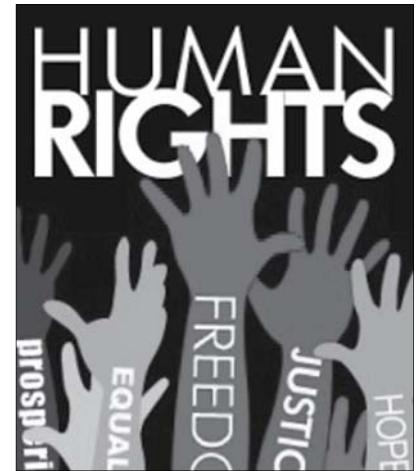
- وضع تدابير لحماية حق الأمان الشخصي والحماية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، مع معالجة كل الملفات المتعلقة بمزاعم التعذيب.

- التأكد من أن آليات القبض والاعتقال في البحرين تتواءم مع المعايير حقوق الإنسان، بحيث تمنع الإعتقال والقاء القبض التعسفي.

- تقديم توصيات في خطوات عملية تعالج مسألة العنف المجتمعي الذي تتعرض له المرأة.

- تقديم توصيات في مقترحات عملية تؤدي الى تطبيق مبدأ (الحق في العمل، في ظروف مناسبة، وأجر مناسب، وكذا المساواة وعدم التمييز، وتوفير الضمان الاجتماعي، وحماية المرأة العاملة من الاستغلال الاقتصادي).

- تقديم علاج مناسب من خلال وضع تدابير قابلة للتطبيق من أجل مزيد من التحسين لحقوق العمال ورفاهيتهم، ومساعدة نقابات



كان لافتاً ومهماً، خاصة وأنه (في مقابلة مع صحيفة الأيام، ٢٣/٦/٢٠١٠) وضع الأسس لأولويات المرحلة المقبلة كنشر ثقافة حقوق الإنسان والتعريف بها بصفقتها الضامن الأول لتمكين المواطنين من تحصيل والدفاع عن حقوقهم والتعرف على واجباتهم.

ونظراً لضرورة إثراء الرأي العام البحريني وإشراكه في التفكير والتنظير لعمل المؤسسة الوطنية، والتزاماً بمبدأ الشفافية بقدر الإمكان، رأينا في المرصد أن نذكر بصوت مسموع بشأن وضع تصور أولي لاستراتيجية وطنية لحقوق الإنسان، يمكن العمل عليها مدة عام من أجل إنجازها. إن ما نقترحه هنا مجرد عصف ذهني للبناء عليها والتفاكر

العمال في تحقيق أهدافها.

- حماية حرية الرأي والتعبير، والتوصية بالتدابير اللازمة لحماية وتعزيز هذا الحق خاصة ما يتعلق منها بمهنة الصحافة والإعلام وضمان الأمن الشخصي للعاملين بهما.

- حماية الحق في التجمع السلمي والمظاهرات السلمية.

الثاني: نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان

يتفق مرصد البحرين لحقوق الإنسان تماماً مع رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأن نشر الوعي بحقوق الإنسان وتعزيزه وسط الفئات المختلفة، يعتبر أحد أهم الضمانات التي تساهم في الحد من الإنتهاكات لحقوق الإنسان. وفي هذا الإطار هناك أهداف مرحلية لتحقيق الهدف الكبير، ومن بينها:

- التركيز على حق المشاركة السياسية في إدارة الشؤون العامة والمشاركة في الانتخابات. ذلك أن تطور حقوق الإنسان على الأرض يعتمد في أغلب الأحيان على ما هو متوفر من حريات سياسية يوفرها النظام السياسي، ويمارسها الجمهور. وبالتالي فإن حيوية العملية السياسية، وحماية حقوق الإنسان، أمران مرتبطان، وإن أي انتكاسة لأحدهما تسبب على الأرجح انتكاسة في الأخرى.

- الدفع باتجاه تضمين مناهج التعليم للمراحل المختلفة حتى الجامعية منها بمفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان.

- التعاون مع وسائل الإعلام ورفع كفاءتها في الجانب المعرفي الحقوقي كيما تستطيع المساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

- التواصل مع المؤسسات الشبابية والمعنية بالمرأة وتعزيز قدراتها في الدفاع عن حقوق المرأة بالذات، وكذلك في التبشير والنشر لثقافة حقوق الإنسان.

- استهداف المؤسسات التشريعية، ومنفذي القانون من شرطة ونيابة وقوات نظامية، بالبرامج والتدريب والتوعية بحقوق الإنسان.

الثالث: التنسيق بين النشاطات الحقوقية في استراتيجية موحدة

يؤمن المرصد كل الجهود التي قامت وتقوم

حوارات ولقاءات لهيومان رايتس ووتش في البحرين

عقد الفريق الخاص بالشرق الأوسط في منظمة هيومان رايتس ووتش مؤتمره السنوي في المنامة في الفترة ما بين ١-٦/٦/٢٠١٠، ناقش خلاله عدداً من الملفات الحقوقية التي تتعلق بدول المنطقة، ومن بينها أوضاع قطاع غزة.

والتقى وفد المنظمة برئاسة سارة ليا وتسون، مدير قسم الشرق الأوسط في منظمة هيومان رايتس ووتش، وبحضور نائبها جو ستورك، عدداً من المسؤولين والوزراء، وذلك لمتابعة آخر تطورات حقوق الإنسان في البحرين، وبالذات فيما يتعلق بالتقرير الذي أصدرته المنظمة عن التعذيب والذي أثار جدلاً حول مدى مصداقيته. فقد التقى الوفد ابتداءً بوكيل وزارة الخارجية السفير عبدالله عبداللطيف عبدالله، وبحث معه مسألة حماية حقوق العمالة الوافدة، ومسألة الإيجار بالبشر، وقد أطلع وفد المنظمة الحقوقية على الإجراءات الحكومية وأشاد بها. واجتمع الوفد بوكيل وزارة



الداخلية طارق بن دينه وبحث معه القضايا ذات الشأن المشترك. بعد ذلك التقى جو ستورك مع وزير الخارجية

البحريني وبحث معه أوجه التعاون الممكنة بين منظمته وحكومة البحرين.. واستعرض الوزير مجالات التقدم التي حصلت في مجال حقوق الإنسان، وأكد على مسألة احترام البحرين للحريات الأساسية وحمايتها وتعزيزها، مشيراً إلى ما قامت به الحكومة من مراجعة القوانين لضمان تماشيها مع المعايير الدولية.

كما التقت سارة ليا وتسون، وبحضور نائبها جو ستورك، بوزير الداخلية البحريني، وذلك في ٧/٦/٢٠١٠، حيث أكد الوزير بأن مراجعة وتدقيق المعلومات التي وردت في تقرير التعذيب الذي أصدرته منظمة هيومان رايتس ووتش، يفقد الموضوعية، وأوضح بأن ما ورد في التقرير بشأن التمييز غير صحيح، رافضاً استخدام عبارة (مواطنون من الدرجة الثانية). كما أكد الوزير على التزام وزارته بمبادئ حقوق الإنسان قولاً وعملاً، مطالباً المنظمات الدولية في الوقت ذاته بتوخي العدل والإنصاف في نظرتها وتقييمها لوجهات النظر المختلفة.

أيضاً التقى وفد هيومان رايتس ووتش بوزير العمل البحريني في ٧/٦/٢٠١٠، وبحث موضوع العمالة الوافدة وحقوقها ومستجدات مشروع إصلاح سوق العمل.. وأكد الوزير بأن منظمة العمل الدولية اختارت البحرين من ضمن ثماني دول في العالم التزمت ببرنامج العمل اللائق، وتوفير بيئة عمل تتسق والمعايير الدولية. ومن جانبه، طالب ستورك بضرورة توفير التشريعات اللازمة لحماية خدم المنازل.

وأخيراً التقى الوفد الحقوقي برئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الأستاذ سلمان كمال الدين، وبحث معه آفاق العمل المشترك.

بها الجهات المختلفة، رسمية وأهلية، لوضع استراتيجيات لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في مختلف المجالات في البحرين. ويرى المرصد أنه قد أن الأوان لوضع الخطط والتشريعات المختلفة التي تعتمدها الجمعيات والمؤسسات المختلفة، في سياق استراتيجية وطنية واحدة، بحيث يجري جمع القوانين والتشريعات والخطط والبرامج ومن ثم تنقيحها لتطبيقها، على أن يُنَاط بكل جهة المساهمة في تنفيذ جزء من تلك الإستراتيجية. هذا التوجه يفترض أن يخدم الأهداف التالية:

- توحيد قوى وجمعيات ومؤسسات حقوق الإنسان حول رؤية وأهداف موحدة ومتفق عليها.
- ترشيد الموارد وتحسين استخدامها تبادياً للتعامل مع نفس الموضوع من جهات متعددة مما يفقده الفعالية.
- إزالة حالة الإرباك التي يحدثها تعدد الأنشطة المتشابهة مع اختلاف الجهات المنفذة.
- تسهيل الرصد والمتابعة والتقييم للأعمال والأنشطة الحقوقية.
- التوظيف الأمثل لإمكانيات جمعيات ومؤسسات حقوق الإنسان كل حسب إمكانياتها البشرية والمادية.

الرابع: البناء الداخلي للمؤسسة الوطنية

ومع أن هذا الموضوع يناقش في الإطار الداخلي لدى المؤسسة الوطنية، إلا أن تنوير الرأي العام المحلي بالأراء المختلفة، وأهمية الإفتتاح والشفافية في مناقشة الخطوط العامة لعمل المؤسسة من أجل المزيد من الثقة بين المؤسسة والجمهور العام، يشجعان على طرق الموضوع بصورة علنية.

يفترض أن تبدأ المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بوضع هيكل إداري يتناسب وأهمية الدور المناط بها. والخطوة الأولى تبدأ - وحسبما جاء في الأمر الملكي - بإنشاء (أمانة عامة) تتولى إدارة الشأن اليومي لعمل المؤسسة، بما في ذلك توظيف موظفين وفقاً لوصف وظيفي علمي، وتحديد الأجور المجزية لهم، كما هو متعارف عليه لدى المؤسسات الوطنية الأخرى العربية والأجنبية. ومما لا شك فيه، فإن المجتمع البحريني يضم الكثير من الكفاءات والخبرات المؤهلة لتولي مناصب ادارية في المؤسسة الوطنية. كما ينبغي على المؤسسة تحديد النظام الداخلي الذي يحكم عمل لجانها المختلفة، ومهام أعضائها، وكيفية إدارتها واجتماعاتها إستناداً لأمر التأسيس الملكي.

إذا استطاعت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التركيز على هذه الاتجاهات الرئيسية الأربعة في عامها الأول، فإنها ستكون قد قطعت شوطاً كبير في تثبيت نفسها كمؤسسة محترفة ومهنية. ومن ثمّ تستطيع أن تنخرط في عامها الثاني بكل حيوية لوضع استراتيجية وطنية لمدة أربعة أو خمسة أعوام تكون فيها المؤسسة قد أكملت بناءها الداخلي وانطلقت لتحقيق الأهداف المنشودة التي أنشئت من أجلها.

هذه خطوط عريضة لخطة عامة ومستمرة حيث لا تنتهي بنهاية الفترة الزمنية المحددة. لأن تحقيق الأهداف لا يمكن أن يكون تاماً كاملاً. ويمكن للمؤسسة الإستفادة من مؤسسات المجتمع المدني في اقتراح ورسم معالم الخطة الاستراتيجية. ما تحتاج اليه المؤسسة الوطنية في عامها الأول هو الإنطلاق بهدوء وإصرار وبخطى واضحة ضمن خريطة معلومة مسبقاً، حتى لا تفاجأ بمشاكل لم تتوقعها.



الشفيعي مع سعادة وزير الصحة



د. مريم الجلاهمة



ورشة المؤسسة الوطنية



الشفيعي مع فيصل فولاذ

لقاءات عمل حقوقية

■ التقى رئيس المرصد، حسن الشفيعي، سعادة وزير الصحة الدكتور فيصل بن يعقوب الحمير، وذلك بحضور الوكيل المساعد الدكتورة مريم الجلاهمة وذلك في ٢٠١٠/٦/٨. تم خلال اللقاء مناقشة موضوع إغلاق جمعية الممرضين، وفصل أحدهم من العمل (عبدالعزيز شبيب) بسبب عدم تقيده بأنظمة وزارة الصحة القاضية بتسجيل المعلومات حول المصابين الذين يتم معالجتهم. وكان الممرض قد عالج سراً أحد المشاركين في أحداث العنف الأخيرة وتحايل على أنظمة إدخال المعلومات في جهاز الكمبيوتر.

هذا، واستمع الشفيعي الى رأي وزارة الصحة الذي أفاد بأن إغلاق مقر جمعية الممرضين لا علاقة له بما أشيع من أنه يعود الى علاج أحد المصابين في حوادث العنف؛ وإنما المسألة تتعلق بمخالفات إدارية قامت بها الجمعية، حيث أن الأخيرة كانت تستخدم مبنى تابعاً للمستشفى المركزي، والوزارة كانت بحاجة اليه. من جهته، أطلع الشفيعي سعادة الوزير على التقارير والبيانات التي أصدرتها منظمات حقوقية دولية حول الأمر، مشدداً على ضرورة شرح الحقائق ووجهات نظر الوزارة لتلك المنظمات التي أعلنت استيائها من قرار الإغلاق، ولم تكن مطلعة على خلفيات الحدث القانونية والإدارية.

■ في ٢٠١٠/٦/٩، بدأت ورشة عمل لرفع كفاءة أعضاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والتي استمرت لمدة أسبوعين، وذلك في بيت الأمم المتحدة في المنامة. وقد أشرف علي برامج الورشة وأدارها خبير الأمم المتحدة، الدكتور بيتر هوسكنغ، الذي كان واحداً من معدّي مبادئ باريس المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣.

■ التقى رئيس المرصد حسن الشفيعي بالسيد ستيفن ر. باتلر، السكرتير الأول، والمستشار للشؤون الاقتصادية والسياسية في السفارة الأميركية. وقد حضر اللقاء الذي تم في مبنى السفارة في ٢٠١٠/٦/٩، السيد لودوفيك هود، المسؤول السياسي والمتابع لتقرير حقوق الإنسان الذي يصدر سنوياً عن وزارة الخارجية الأميركية. كما حضر اللقاء السيد سلمان حبيب، أحد موظفي السفارة، والأنسة أنجالي تاداني المنسقة لبرنامج MEPI في السفارة.

تم خلال اللقاء مناقشة موضوعات حقوق الإنسان في البحرين، وآخر المستجدات المتعلقة بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وما يمكن أن تقدمه المؤسسة من تطوير في هذا المجال.

■ وأخيراً التقى رئيس المرصد، بالسيد فيصل فولاذ، عضو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والأمين العام لجمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان، وذلك في مقر الجمعية بالمنامة. ناقش الطرفان قضية الإتجار بالبشر في البحرين، ومسألة رصد وتوثيق قضايا الإنتهاكات، وضرورة توفير المساعدة للضحايا. كما أبدى الطرفان استعدادهما للتعاون في القضايا الحقوقية مستقبلاً.



مع مسؤولين في السفارة الأميركية